مقدمة

كان الإدراك السياسي السائد أن الفساد مرض من أمراض دول العالم النامي ولكن الفضائح التي وقعت في اليابان وأوربا وكوريا الجنوبية قدمت لنا أدلة لا تقبل الشك أن الفساد مشكلة عالمية يبتلى الاقتصاديات الصناعية المتقدمة علاوة على الاقتصاديات النامية والاقتصاديات التي تعتمد على آليات السوق والاقتصاديات التي تتحكم فيها الحكومة والدول ذات الأنظمة الديكتاتورية التسلطية وأعرق الديمقراطيات العالمية والدول التي تمر بالمرحلة الانتقالية الى الديمقراطية.

ولا يعتبر الفساد بأي حال من الأحوال قضية جديدة ولكنه برز كقضية عالمية مؤخراً ، فمع نهاية الحرب الباردة اتجهت كثير من دول العالم نحو النظام الديمقراطي ومحاولة تحقيق التكامل الاقتصادي الدولي في ظل متغيرات العولمة والنظام الدولي الجديد ولكن الفساد هدد في كثير من دول العالم بعرقلة هذا التحول بل أكثر من ذلك بقلب وجهته رأساً على عقب .

ومنذ عام ١٩٩٦ أدت الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد الى تأكيد الالتزامات السياسية لمكافحة الفساد ووضعت المعايير والممارسات الدولية الأساسية لمعالجة الفساد ، وبعد أن كان مكافحة الفساد هو قضية داخلية تخص كل حكومة بمفردها ، أصبح الآن قضية عالمية بفضل اتفاقيات مكافحة الفساد ووجود اقتناع من المجتمع الدولي أن بوسعه استكمال ومساعدة جهود الحكومات في مكافحة الفساد وأن للمجتمع الدولي مصلحة حقيقية في رؤية الفساد يعالج على المستوى المحلى كما يعالج على المستوى العالمي .

وإذا كان التكامل الاقتصادي والترابط الاقتصادي يمثل حقيقة لا يمكن إنكارها ، فإن العولمة الاقتصادية تضيف الى مشكلة الفساد أهمية متزايدة بما تقدمه العولمة من متغيرات جديدة لها تأثيرها على قضية الفساد وهى :

- يزيد توسيع التكامل الاقتصادي من احتمال شيوع آثار الفساد في الاقتصاد العالمي بأكمله .
- يعمل وجود نظام مالي دولي متشابك الكترونياً على زيادة فرص الفساد بشكل ملحوظ وعلى صعوبة السيطرة عليه وعلى الأضرار التي يسببها

وعلى الجانب التطبيقي إذا كنا نعارض الفساد الى أقصى الدرجات ، فإنه يجب أن يستقر في أذهاننا أن الفساد مشكلة إنمائية وليس مشكلة تعاملات تجارية واتفاقيات دولية تعالج من خلال تنمية وتطوير أنظمة الحكم والإدارة ووضع حوافز أفضل للسلوك القويم في البلاد النامية ، وأن تقويض الفساد عملية بنائية هيكلية تتطلب التنسيق بين كل القوى الفاعلة لتقويض الفساد ويجب أن يساهم فيها منظمة دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية باعتبار أن الفساد مشكلة مصالح دولية بالإضافة الى كونه مشكلة تنمية اقتصادية واجتماعية وأخلاقية سليمة.

ولم يتعرض هذا الكتاب لقضايا الشفافية والفساد فى مصر والتى يعرضعها الاعلام والتى عرضتها منظمة الشفافية الدولية لان اغلب تلك التقارير تنطلق من اجندة سياسية وايدلوجية لبعض القوى العالمية التى تستخدم تقارير الفساد ومؤشراتة كألية سياسية تهدف الى النيل من قوة مصر الاقليمية والدولية فى الدفاع عن قضايا المنطقة

كما ان بعض تلك التقارير تم اختراقها من المنظمات البهودية التى تحاول اضعاف قوة مصر واقصاؤها عن دورها فى الوقوف ضد الاطماع

التوسعية للدولة الاسرائيلية لاقامة الدولة اليهودية على حساب الحق الفلسطيني ومحاولة الهمينة على مقدرات المنطقة وعلى توجهاتها السياسية

هذا الكتاب يمثل محاولة لتجميع ما نشر من بحوث متصلة بقضايا الفساد والاتفاقيات الدولية التي عقدت من أجل مكافحة الفساد للتعرف على أبعاد ظاهرة الفساد .

ومن الناحية الأكاديمية والتنظيرية للفساد فإن هذا الكتاب لا يهدف الى تقديم نظرية ناضجة عن الفساد السياسي والإداري حيث أن هذا الهدف متعذر الحصول عليه في الوقت الراهن للأسباب الآتية :

١- أن النظرية الكاملة لا يمكن أن يصل إليها باحث منفرداً .
٢- أن البحوث التطبيقية والميدانية الموجودة التي يمكن أن تمثل هيكل نظرى لنظرية هي في حد ذاتها غير ناضجة لأن أغلب تلك الدراسات هي دراسات استكشافية وهى غالباً لا يتوافر فيها متطلبات البحث العلمي .
٣- أن هناك مجالات متعددة في قضايا الفساد ذات الأهمية البالغة لم يتم التعرض لها أو البحث فيها وهى ضرورية لبناء نظرية عن الفساد .

وإذا كنا نعترف أن صياغة نظرية عن الفساد لا يمكن تحقيقه لأن الميدان لا يزال غير مكتمل النضج ، فلماذا تحاول تأليف مثل هذا الكتاب ؟

والإجابة عن السؤال تفرض نفسها على الموقف حيث أن تكوين النظريات العلمية لا يمكن أن يتحقق الا إذا استطعنا توفير مقومات أو عناصر نظرية يمكن إعمالها ويمكن أن تستخدم للكاشف عن المعرفة الموجودة والمتاحة حالياً ، ويمكن إظهار المجالات التي تحتاج الى مزيد من

الارتياد . ويجب أن يكون هناك نقطة بداية للانطلاق . وهذا الكتاب يمثل تلك المحاولة ونقطة الانطلاق .

ومن المعروف أن عملية إيجاد مقومات نظرية من النظريات عمل شاق بل أنه أشد صعوبة إذا أراد أن يبنى النظرية على تجميع وتكامل عدد كبير من المؤلفات والكتابات الموجودة ويربط بينها دون تحميل تلك المؤلفات الفرعية فوق ما تحتمل من استنتاجات ,

أن محاولة خلق الترابط والتكامل بين عدد من الكتابات والمؤلفات على خلفية نظرية وفكرية غير متطورة وغير مترابطة يؤدى الى نتائج منها :

- إذا لم تتم هذه المحاولة فسوف تطل تلك الكتابات والمؤلفات في هذا الحقل مبعثرة ولا يمكن معرفة آثرها الجمعي الممكن الوصول اليه .
- إتباع هذه الطريقة يمكن من الوصول الى عدد المجالات التي تبحث حالياً ونوعها المجالات التي لم تمس بعد والتي تحتاج الى مزيد من البحث .

لقد تم أعداد هذا الكتاب بعد أعداد كتب نظرية الالتزام التنظيمي ونظريات الانتماء للعمل وكتاب العولمة والمواطنة والانتماء الوطني ليقدم بعض العون للمديرين في المستويات العليا والاستشاريين الذين أرهقهم تحليل المشكلات الإنسانية ومنها مشكلة كيف يمكن القضاء على الفساد باعتباره ممارسات ضارة بالإدارة ، كما سبق أن عرضنا الالتزام والانتماء باعتبارهما ممارسات مدعمة للإدارة وبناءة .

والله ولى التوفيق ،

المؤلف

محمد درويش